مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق وعقدة الترابط الجيوسياسي
سياسات الأمن ونطاق التوازن في المنطقة

د. علي فارس حميد

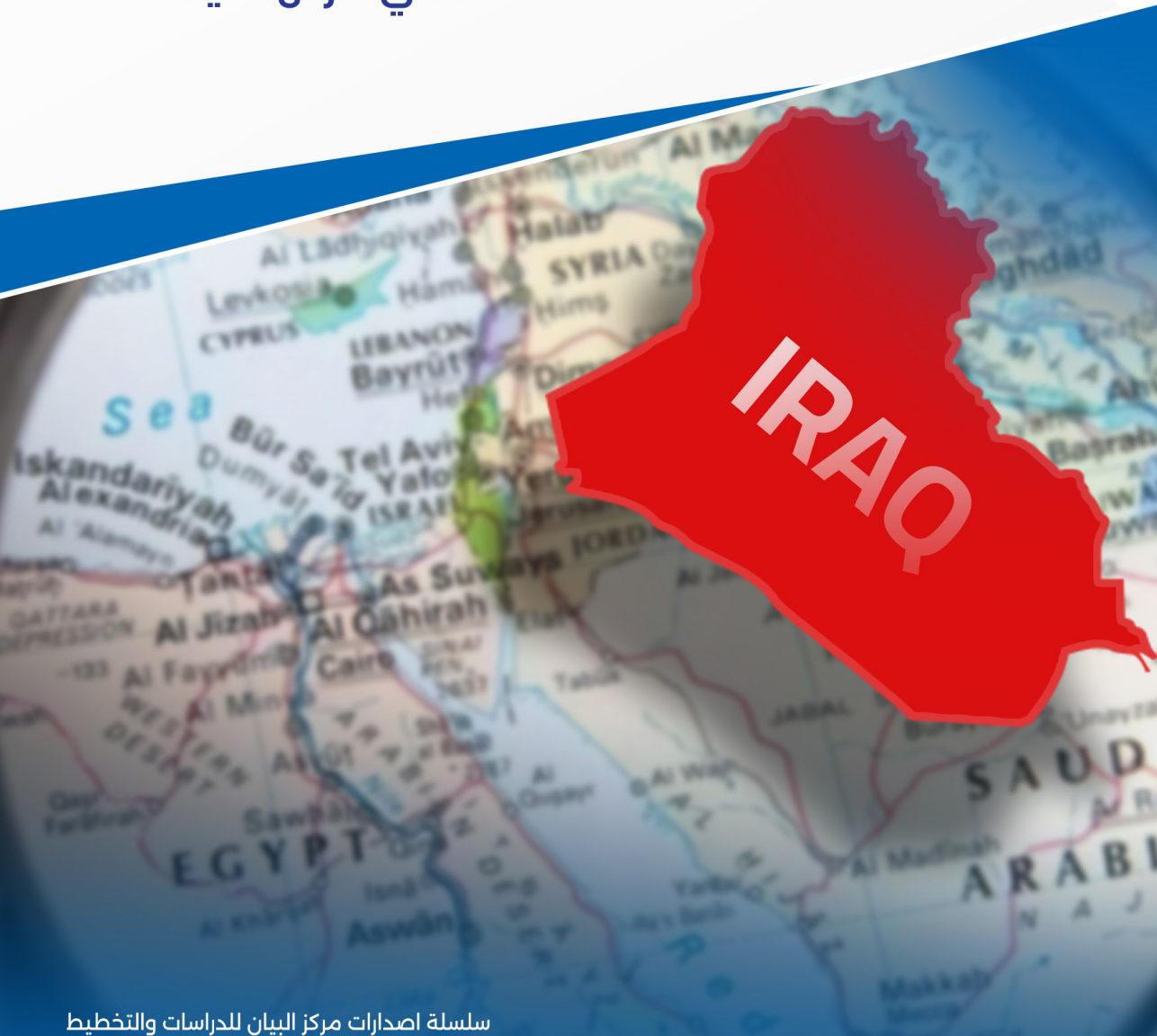

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

العراق وعقدة الترابط الجيوسياسي: سياسات الأمن ونطاق التوازن في المنطقة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

د. علي فارس حميد/ أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تُعد معضلة الأمن واحدة من أهم تعقيدات العلاقة بين القوى الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، فالقلق من تنامي قوة الجيران يؤثر بشكل كبير على التصورات الأمنية لدول المنطقة، بسبب التباين في القيم والمدركات التي تتبناها القوى الإقليمية حيال بعضها، وعلى الرغم من مساعي القوى الدولية إلى ضبط حالة التنافس الأمني القائمة بين دول المنطقة، إلا أن حدود القبول بالوضع الراهن يدفعها إلى إعادة تقييم المخاطر والتهديدات الأمنية لتعيد تشكيل مناطق جديدة للتفاعل فيما بينها.

من حيث الأطراف المؤثرة في عقدة الترابط الجيوسياسي للمنطقة، تبرز الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتركيا والمملكة العربية السعودية، باعتبارها قوى ذات مشاريع إقليمية ومقومات قوة تمكّنها من أداء أدوار متعددة. هذه القوى تؤثر على النظام الإقليمي الذي تشترك فيه، إلى جانب القوى الكبرى ذات النفوذ الأكثر فاعلية في المنطقة .هذا الوضع يدفع تلك القوى الإقليمية إلى توجيه سياساتها نحو تحقيق مصالحها عبر تعزيز أدوارها، بغية زيادة مكاسبها أو تعظيم نفوذها في المنطقة. وينطبق ذلك بشكل كبير على الأحداث في سوريا ولبنان، حيث تتداخل المصالح الإقليمية مع الديناميكيات الدولية.

وبالنظر إلى عدم قناعة القوى الإقليمية بمناطق النفوذ التي تتحرك ضمنها، فإنها تسعى إلى إحداث تغييرات تستهدف بنية النظام بهدف إعادة تشكيله بطريقة تعزز من فاعلية تأثيرها أو تضاعف القوة التي تدعم مكانتها في التفاعلات الدولية. وينتج عن هذه الديناميكيات نطاق غير مستقر من التنافس بين هذه القوى، مما ينعكس بشكل خاص على الدول الثانوية في النظام، التي غالباً ما تجد نفسها في موقع هش ومتأثر بهذا الصراع.

مكانة العراق في مشاريع القوى الإقليمية الفاعلة

يمثل العراق منطقة حيوية ذات تأثير متعدد بحكم الموقع الجيوبولتيكي الذي يشكله في المنطقة، فوجود العراق ضمن الحيز الجغرافي الذي يتصل بسوريا ومنطقة النفوذ التركي من جهة وجواره للجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية يجعله في قلب المشاريع الإقليمية وإن لم يكن جزءاً جغرافياً منها، فإن التفكير في الانضمام السياسي والأمني لهذه المشاريع يعد بمثابة ضمان إقليمي لتوافق متعدد يشكله مشروع إحدى هذه القوى في المنطقة.

إلى جانب الأهمية السياسية، فإن المقومات الاقتصادية للعراق وبشكل خاص في مجال الطاقة تتيح للعراق المنافسة والتأثير في حدود المنطقة خاصةً بالنسبة إلى تركيا التي تجد في العراق بعد التنسيق في مشروع طريق التنمية طريق الحرير الذي يمكن عن طريقه توسيع منطقة التأثير وزيادة النفوذ في مجالات اقتصادية جديدة تؤثر في الأسواق العالمية. إذ عبرت تركيا بأكثر من مناسبة عن رؤيتها للعلاقة مع العراق في نطاق طريق التنمية بأنها علاقة استراتيجية تعزز من مكانة تركيا الإقليمية بوصفها الرابح الأكبر في هذا المشروع.

ووفقاً لهذه المكانة، فإن الاستراتيجيات التي تسعى القوى الأساسية في المنطقة لتنفيذها تزيد من أهمية المركز السياسي والأمني للعراق ضمن جواره الإقليمي، بوصفه منطقة ذات بعد حيوي وليس مجرد منطقة عازلة أو مصد جيوسياسي للاستراتيجيات الأمنية التي تتشكل في ضوء التفاعلات القائمة. فالمكاسب المتوقعة من انضمام العراق إلى أي مشروع إقليمي تقوده القوى الرئيسة في المنطقة ستساهم في تعزيز وتمكين قدرة هذا المشروع على قيادة المنطقة من الناحية الإقليمية.

وبالنظر إلى الضغوط المتتالية التي تعرضت لها الجمهورية الإيرانية، سواء من حيث العقوبات المفروضة أو الاستراتيجيات الأمنية في المنطقة، وتحول مشهد التفاعل في سوريا ولبنان نحو مراكز جديدة ومحاولة الضغط على اليمن والعراق لتبني سياسات جديدة وفقاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وهو الأمر ذاته الذي يجعل العراق منطقة تصعيد من حيث المنافسة الأمنية كون الاصطفافات الإقليمية تتجه نحو حسم سياسات الانضمام وتكوين محاور جديدة للصراع وفقاً لما تفرضه مناطق النفوذ الجديدة.

سوريا: تفكك التوازن وتمكين جيوسياسي ناشئ

تُعد سوريا دولة ارتكاز إقليمي، فهي منطقة تتميز بحضور جيوبولتيكي سابق ضمن محور المقاومة إلى درجة تجعل وجودها جسر يضمن التنسيق البري مع حزب الله وحماس، ومن ثم فإن أي استبعاد لدورها الوظيفي سوف يؤثر على طبيعة التفاعلات من حيث مناطق النفوذ وحركة المصالح ضمن النطاق الجغرافي المرتبط بهذه المنطقة.

وكنتيجة منطقية للأحداث في سوريا، بعد تنحي بشار الأسد يمكن قياس تبدل مراكز التأثير الإقليمية على نحو جديد يعكس توجه النظام والمصالح المتنافسة فيه، فمن حيث التأثير أصبحت تركيا القوة الإقليمية ذات التأثير الأكبر بحكم العلاقة التي تجمعها بالمعارضة السورية باستثناء التشكيلات الكردية التي سيكون لها توجه آخر خاصةً والدعم الذي تتلقاه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على مراكز حيوية في سوريا. والتي من الممكن أن تتبدل في بعض مراكزها بحكم التفاهمات التي ستحدث والتطورات التي سترافق تشكيل النظام السوري من جديد.

أما الكيان الصهيوني، فقد بدأ بعد سقوط نظام الأسد بإعادة ترتيب أولوياته الأمنية في سوريا، خصوصاً في المنطقة العازلة في الجولان، التي تُعد خاصرة أمنية رخوة بالنسبة له. إذ تُعتبر مناطق التأمين في الجولان جزءاً من أمنه القومي، على الرغم من أن هذا يمثل انتهاكاً لاتفاق عام 1974 الذي ينص على أن تكون هذه المناطق منزوعة السلاح. وبذلك، فإن الانتشار الصهيوني في سوريا أصبح أحد أهم تداعيات سقوط نظام الأسد، والأكثر تأثيراً في تعزيز أمنه القومي بشكل مباشر.

أما فيما يخص الجمهورية الإيرانية فهي الحلقة الأضعف في التأثير والنفوذ، وتعد الخاسر الأكبر بالمقارنة مع القوى الأخرى، إلا أنها في ذات الوقت يمكن أن تندفع بشكل أكبر إلى الداخل لحماية النظام السياسي الذي سيكون مهدد بسبب فقدان خط الصد في سوريا ولبنان وغزة، واحتمالات أن ينتقل ذلك إلى العراق مما يجعل الداخل الإيراني أكثر تعرضاً للتهديد من أي تحول يمكن أن تشهده المنطقة إن لم يكن هنالك تبدل في مستوى الاستجابة للتهديدات الناشئة.

وما لا يقبل الشك فإن طبيعة التنسيق الذي تحضى به سوريا من قبل تركيا سوف يزيد من دورها في نطاق التأثير الجيوسياسي وإعادة تشكيل الترابط الذي يحيط بالعراق من حيث سياسات النفوذ والتوازن، فتوظيف سوريا وفقاً للرؤية التركية سيترك تأثيراً على قابلية تركيا في إدارة جزء مهم من مراكز القوة المرتبطة بها، خاصةً بعد الزيارة التي قام بها هاكان فيدان إلى تركيا وتكامل دور وزارة الخارجية والمخابرات التركية في الملف السوري، والنموذج الذي تسعى تركيا والجهات الفاعلة في سوريا بالتنسيق مع أحمد الشرع (الجولاني) لتثبيته سيكون محور الجذب الذي يمكن أن يتمدد تأثيره في دول أخرى، مثل الاردن ومصر إلى حد كبير.

العراق وسياسات الأمن والتوازن الجديدة

في نطاق إدراك العراق لحركة المتغيرات في البيئة الإقليمية، توجه إلى تقييم معادلة الأمن عن طريق الحوار الإيراني السعودي كمجال لتحسين العلاقات في نطاق منطقة التفاعل، وقد ساعدت الصين التي كانت الضامن لهذا الحوار من أن يؤدي العراق دور الوساطة في تقريب وجهات النظر عن الطريق المساعي التي قدمها والمشاركة في بعض جلسات الحوار المشتركة. وقد تمكّنت الصين من رفع فاعلية العراق بحكم طبيعة الظروف التي تشهدها المنطقة والخيارات الواضحة في انتقال مركز التفاعل الجيوسياسي باتجاه الخليج إن لم يكن هنالك تنسيق بين الجمهورية الايرانية والمملكة العربية السعودية في هذا المجال.

تمتلك الصين قدرة واعية على التأثير في سياسات المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية بحكم العلاقات الثنائية بينها وبين كل طرف منهما، فأسلوب تكامل المصالح الذي تبنته الصين مع الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية يمنحها الثقة في أن تكون ضامن للحوارات التي تجري بين الدولتين، وهذا ما تبرر أسبابه المصداقية التي تؤديها الصين لأجل أن تكون ذات مكانة واعية في إدارة ثم قيادة عالم الجنوب كخيار للمنافسة العالمية ضمن نظام دولي يضمن زيادة قوتها الاستراتيجية.

إن منطق الحسابات العقلانية للتفاعلات القائمة يفضي إلى أن الصين كقوة دولية ضامنة لاستقرار الحوار والعلاقات الثنائية بين الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية لن يكون كافياً، خاصةً مع رؤية الرئيس المنتخب دونالد ترامب، الذي يخشى على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية المتزعمة لقيادة العالم من منافسة صينية في منطقة الباسفيك أو ممتدة لتشمل عالم الجنوب بعد أن أصبحت الصين تفكر بجدية في توظيف مراكز القوة الجديدة التي تحصل عليها عن طريق بريكس. وعلى هذا الأساس فإن التفكير بحصر الضامن للحوار في الصين قد لا يكون كافياً إن لم يكن هنالك شريك ذو تأثير مساوي كالحالة مع الاتحاد الأوروبي بحكم المقبولية التي يتمتع بها. وهو الأمر ذاته الذي يتيح إضافة مجالات جديدة للحوار والتعاون بين الدولتين خاصةً وتفكك بيئة التوازن التي كانت قائمة وحدود القوة التي يمكن أن تشغلها كل من الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية في المنطقة.

وبلا شك، فإن الحوار بين الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية سيقلل حدة الصراعات والتنافس الأمني في المنطقة، إن لم يدفع نحو وفاق وتنسيق في تبادل أولويات المصالح والتأثير، وهذا ما يمكن أن ينتجه تشابك المصالح الاقتصادية من تأثير في سلوك الدولتين تجاه قضايا الخلاف والتنافس، ويعمل على تقليل منطقة التوتر وزيادة مستوى الارتباط والتكامل في المصالح.

يؤدي العراق دوراً حيوياً في منطقة تحاول استعادة التوازن، مما يزيد أدوار التنافس باتجاه تشكيل ملامح بيئة التفاعل، فمن الناحية الاستراتيجية، وبالاستناد إلى طبيعة التفاعل فإن تركيا تحاول تصحيح مكانتها الاستراتيجية في المنطقة عن طريق سوريا، وهي في اتجاه تقاسم النفوذ مع الكيان الصهيوني، إذ يندفع الكيان نحو تأمين مراكز التهديد في سوريا في حين تتوجه تركيا نحو تثبيت النظام الذي دعمته ليشكل وصلة جغرافية ترتبط بفاعلية القوة التركية.

سيتيح التوازن في سوريا العديد من الخيارات في المنطقة، وسيسهم في تغيير نمط التوازن القائم على أساس الارتباطات السابقة. فمن المتوقع أن المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيرانية لن تحظيا بفرص التأثير التي كانت لهما في ظل إدارة بشار الأسد. يعود ذلك إلى إدراك النظام الجديد في سوريا لأهمية العلاقة مع محاور جديدة، مثل تركيا وقطر، وهو ما تفسره الزيارات التي تمت من قبل الدولتين إلى رئيس الإدارة العليا في سوريا، أحمد الشرع.

مقابل ذلك، يمكن ملاحظة فقدان الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية لنفوذهما في سوريا ولبنان. ومع توسع نطاق الحوار والتفاهم والتعاون في بعض المجالات والقضايا الإقليمية، قد تبدأ سياسات جديدة في مناطق متعددة تهدف إلى تشكيل منطقة عازلة لتمدد تركي أو إسرائيلي، خاصة في العراق واليمن، اللتين تعدان من مناطق المصالح المتعارضة بالنسبة للدولتين.

إن حصر منطقة التوازن الجديدة ضمن النطاق الجغرافي للخليج يكاد يكتسب دلالاته من طبيعة تقاسم النفوذ بين القوى الكبرى، والذي تأثر بحكم سياسات الهيمنة بمجموعة من الدلالات الإقليمية لأجل منع الصدام داخل المناطق الحيوية للقوى الكبرى، وهو الأمر ذاته الذي يمكن أن ينعكس على أنماط الاستجابة بالنسبة للقوى الإقليمية وإعادة توزيع مناطق النفوذ بحيث لا تتقاطع فيما بينها ولا تخل بالاستقرار الاقليمي الذي يتوجب تحقيقه من قبلها.

ووفقاً لذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تتضح في أن التوازن الذي يمكن أن ينتج في منطقة جوار العراق بعد سقوط نظام بشار الأسد هو إعادة تشكيل التوازن بين القوى الإقليمية على نحو جغرافي جديد يتيح لتركيا أدوار تناسب مقوماتها مع أدوار أخرى لإيران والسعودية في مناطق متباينة، مما يتوجب على العراق تحديد أنماط الاستجابة وفقاً لحركة المتغيرات الجديدة، بأن يدفع باتجاه زيادة الحوار بين الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية بشكل عمودي عن طريق زيادة القضايا التي يمكن التنسيق وتبادل المنافع بشأنها وبما يتيح تخفيف الهواجس الأمنية والقيمية بينهما. والذي يتطلب دبلوماسية متعددة المسارات تشمل الدبلوماسية الشعبية والبرلمانية تؤمن تفاهمات أكبر بين الدولتين.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org